أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980- 2019

The impact of government investment spending on economic growth in Algeria during the period 1980-2019

وسيلة بوفنش *

مخبر دراسات استراتيجيات التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي بميلة (الجزائر)،

w.boufeneche@centre-univ-mila.dz

تاريخ الاستلام: 2021/09/10 تاريخ القبول: 2021/12/30 تاريخ النشر: 2022/06/07

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بناء نموذج قياسي لقياس أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على النّمو الاقتصادي في الجزائر، بالاعتماد على بيانات سنوية خلال الفترة 1980-2019 باستخدام نموذج الانحدار الذّاتي للفجوات الزّمنية المتباطئة (ARDL).

وقد توصّلت الدّراسة إلى عدم فعالية السّياسات الإنفاقية التوسّعية المتّبعة في دعم وتحفيز النّمو الاقتصادي في الجزائر، فعلى الرغم من المبالغ الضّخمة المخصّصة لتغطية الإنفاق الحكومي الاستثماري تبقى النتائج المحقّقة دون المستوى المطلوب، وهو ما يستوجب مراجعة هذه السّياسات.

كلمات مفتاحية: *الإنفاق الحكومي الاستثماري، النمو الاقتصادي، دراسة قياسية، الجزائر.*

Abstract:

This study aims to build an econometric model to measure the impact of government investment spending on economic growth in Algeria, based on annual data during the period 1980-2019 using the autoregressive distributed lag approach (ARDL).

The study found the ineffectiveness of the expansionary spending policies used to support and stimulate economic growth in Algeria, despite the huge amounts allocated to cover government investment spending, the achieved results remain below the required level, which necessitates a review of these policies.

Keywords: Government investment spending; Economic growth; Econometric study; Algeria

* المؤلف المرسل: وسيلة بوفنش، الإيميل: **w.boufeneche@centre-univ-mila.dz**

1. مقدمة:

يُعد النمو الاقتصادي الهدف المنشود الذي تسعى إلى تحقيقه جميع الدول على اختلاف درجة تقدمها، باعتباره مقياسا هاما لتقييم أدائها التنموي، وعاملا هاما لتحقيق استقرارها الاقتصادي، مما يمكنها من تعزيز مكانتها الدولية وقدرتها على مواجهة التغيرات المتلاحقة والمتسارعة التي تشهدها الساحة الدولية، من خلال اتّباع سياسات اقتصادية مختلفة من أهمها السياسة الإنفاقية التي تظهر فعالية الدور الذي تؤديه الدولة في الاقتصاد، من خلال توجيهه للتأثير على معدلات النمو الاقتصادي، تنمية الثروة الوطنية وتنفيذ برامجها التنموية، عن طريق تحديد وترتيب أولويات الإنفاق الحكومي وحسن إدارة برنامجه.

من هذا المنطلق، اتبعت الجزائر سياسة إنفاقية توسعية ذات طابع كينزي سعت من خلالها إلى تنشيط الطلب الكلي، باعتبار أن التوسع في الإنفاق الحكومي الاستثماري يعد من أنجع أدوات السياسة المالية المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي ورفع الطاقات الإنتاجية، خاصة وأنه يرتكز بشكل أساسي على الإنفاق على البنية التحتية والمشاريع الإنتاجية، وقد عرف الاقتصاد الجزائري في هذا السياق تنفيذ عدة برامج إنفاقية تنموية بعد ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية.

1.1 إشكالية الدراسة:

انطلاقا من العرض السابق يمكن صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2019؟

2.1 فرضيات الدراسة:

انطلاقا من الإشكالية تمت صياغة الفرضية التالية:

- للإنفاق الحكومي الاستثماري أثر ضعيف على النمو الاقتصادي في الجزائر خـــلال الفترة 1980 – 2019؛

3.1 أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية موضوع محددات النمو الاقتصادي، وبالأخص في الدول التي تعتمد على الموارد الريعية في تمويل ميزانياتها، كما تتجلى أهمية الدراسة من خلال

تبيان طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي الاستثماري الذي يعتبر صورة من صور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ووسيلة فعالة تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، من خلال توسيع الطاقات الإنتاجية الموجودة، وخلق طاقات إنتاجية جديدة.

4.1 أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف من هذه الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيسي للدراسة، والمتمثل في قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي، من خلال نموذج قياسي يحدد طبيعة واتجاه العلاقة بين هذين المتغيرين، بالاعتماد على المعطيات المتاحة خلال فترة الدراسة، بغرض تقييم مدى قدرة الدولة على الاعتماد على هذه السياسة في تحقيق أحد أهم الأهداف الاقتصادية الكلية، والمتمثل في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

5.1 منهج الدراسة:

من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات الموضوعة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف متغيرات الدراسة ويحلل تطور سلاسلها عبر الزمن، بالإضافة إلى الاعتماد على المنهج الكمي لاختبار العلاقة التوازنية لتحديد مدى مساهمة الإنفاق الحكومي الاستثماري في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر.

6.1 الدراسات السابقة:

تطرقت العديد من الدراسات التجريبية لدراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والنمو الاقتصادي، من بين هذه الدراسات نذكر ما يلي:

- دراسة **Bridget Mlumun Akaakohol وآخرون** (2019): والتي هدفت إلى معرفة طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستهلاكي والنمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1986-2017، وقد بينت النتائج المتوصل إليها تأثر النمو في نيجيريا بالآثار غير المتكافئة للإنفاق الحكومي بشقيه الاستثماري والاستهلاكي في الأجل الطويل.[1]

- دراسة **عمارية مكي والشارف عتو** (2018): هدف الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والإنفاق الحكومي الاستهلاكي والإيرادات الجبائية

والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015، وقد بينت النتائج وجود أثر معنوي موجب للإنفاق الحكومي الاستثماري والإيرادات الجبائية على النمو الاقتصادي.[2]

- دراسة **عمير حمه وسالمي جمال** (2018): والتي هدفت إلى قياس أثر مكونات الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل في الجزائر خلال الفترة 1970-2015، وقد توصلت الدراسة إلى مساهمة كل من الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري في دعم النمو الاقتصادي في الأجل القصير، بالإضافة إلى وجود أثر معنوي موجب وضعيف للإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.[3]

- دراسة **Donald djatcho siefu وآخرون** (2018): هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي في دولة الكامرون، وقد توصلت إلى تأثير كل من الناتج المحلي الإجمالي في فترات إبطاء مختلفة والاستثمارات الحكومية إيجابا على النمو الاقتصادي، في حين أثرت الاستثمارات الخاصة سلبا عليه.[4]

- دراسة **بن عزة هناء** (2017): والتي هدفت إلى معرفة مدى تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، والتي توصلت إلى تأثير الإنفاق الحكومي الاستهلاكي سلبا على النمو الاقتصادي، وتأثير الإنفاق الحكومي الاستثماري إيجابا على هذا الأخير في المدى القصير، كما بينت الدراسة عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين كل من الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستهلاكي والنمو الاقتصادي.[5]

من خلال عرض الدراسات السابقة يمكن القول أن دراستنا تتشابه مع الدراسات السابقة في كونها تهدف إلى قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي، أما أوجه الاختلاف بينها فتكمن في الحدود الزمانية والمكانية للدراسة، فضلا عن الطريقة المعتمدة لدراسة الأثر في الأجل القصير والطويل، والمتمثلة في منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة، ويتمثل جوهر الإضافة التي تقدمها دراستنا في محاولة صياغة نموذج قياسي لقياس أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر مع مراعاة خصوصية الاقتصاد الجزائري، وذلك بإدراج بعض المتغيرات الضابطة في النموذج لجعله قريبا أكثر من الواقع وتحسين جودته وكذا تثمين الدراسة، كما تم في دراستنا التعبير عن النمو

الاقتصادي بمتغير أحسن مقارنة بالدراسات الأخرى، وهو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

2. التأصيل النظري للدراسة:

يعد الإنفاق الحكومي الاستثماري أداة هامة تعتمد عليها الدولة في تسيير وتوجيه العملية التنموية، ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي، وفيما يلي عرض للإطار النظري للإنفاق الحكومي الاستثماري والنمو الاقتصادي.

1.2 الإطار النظري للإنفاق الحكومي الاستثماري:

حظي الإنفاق الحكومي الاستثماري باهتمام المفكرين والباحثين الاقتصاديين الذين قدموا له تعاريف مختلفة فيما يلي عرض لبعضها، بالإضافة إلى تبيان أهميته وأشكاله.

1.1.2 تعريف الإنفاق الحكومي الاستثماري:

من بين تعاريف الإنفاق الحكومي الاستثماري نذكر ما يلي:

- الإنفاق الحكومي الاستثماري هو: الإنفاق الذي يساهم في خلق القيمة المضافة للاقتصاد، بحيث يوزع هذا الإنفاق حسب قطاعات وفروع النشاط الاقتصادي.[6]

- الإنفاق الحكومي الاستثماري هو: الإنفاق الذي يعنى بتكوين وتحصيل رأس المال الثابت، فهو يشمل بذلك الإنفاق على البنية التحتية والمشروعات العامة، وكذا كل ما تدفعه الحكومة في شكل إعانات للمستثمرين الخواص.[7]

- الإنفاق الحكومي الاستثماري هو: الإنفاق الذي يرتبط بفترة زمنية معينة ومحددة، ويمول عن طريق المصادر غير العادية كالقروض والإصدار النقدي، ويوجه هذا الإنفاق إلى المشاريع التنموية والنفقات الاستثنائية.[8]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الإنفاق الحكومي الاستثماري هو الإنفاق الذي يهدف إلى توسيع الطاقات الإنتاجية، مواجهة الأزمات الاقتصادية وتحقيق الإنعاش الاقتصادي.

2.1.2 أهمية الإنفاق الحكومي الاستثماري:

تتجلى أهمية الإنفاق الحكومي الاستثماري من خلال ما يلي:[9]

- تحقيق المنفعة العامة التي تؤدي إلى ارتفاع مستويات الدخل، وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

- زيادة الإنتاجية والتنويع في المنتجات، مما يؤدي إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

- توظيف جميع عناصر الإنتاج وخاصة الرأسمالية منها من أجل توفير السلع والخدمات.

- تكوين الثروة وتنميتها، وبالتالي زيادة معدلات التكوين الرأسمالي.

3.1.2 أشكال الإنفاق الحكومي الاستثماري:

تتمثل أشكال الإنفاق الحكومي الاستثماري فيما يلي:[10]

- الإنفاق على المشاريع الإنتاجية: ويتمثل أساسا في الإنفاق على الأنشطة السلعية كالأنشطة الصناعية، والأنشطة الخدمية الإنتاجية كالنشاط السياحي والتجاري.

- الإنفاق على البنية التحتية التي تتشكل من الطرق، المطارات، الموانئ وغيرها، بالإضافة إلى الخدمات الصحية والإسكان والتعليم، ويتطلب الاستثمار في البنية التحتية في غالب الأمر مبالغ ضخمة، لذلك تقوم الدولة بتسطير هذه البرامج، وتتكفل بتسييرها والإنفاق عليها.

2.2 الإطار النظري للنمو الاقتصادي:

يعد النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى مختلف الدول إلى تحقيقها، فهو يمثل أحد الشروط الضرورية لرقيها وتقدمها، ولتوضيح بعض الجوانب النظرية للنمو الاقتصادي نعرض فيما يلي بعض التعاريف المقدمة للنمو الاقتصادي، عناصره وكذا أنواعه.

1.2.2 تعريف النمو الاقتصادي:

للنمو الاقتصادي عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

- النمو الاقتصادي هو: عبارة عن تغير تدريجي منتظم يحدث على المدى الطويل نتيجة الزيادة الكمية في الموارد. [11]

- النمو الاقتصادي هو: الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين. [12]

- النمو الاقتصادي هو: حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي. [13]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن تغير كمي في الطاقة الإنتاجية المتاحة في القطاعات الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي.

2.2.2 عناصر النمو الاقتصادي:

تتمثل عناصر النمو الاقتصادي فيما يلي: [14]

- الموارد الطبيعية: وهي ما يمكن استغلاله من الموارد التي يتم الحصول عليها من الطبيعة.
- الموارد البشرية: يتمثل هذا العنصر في عدد السكان في بلد ما.
- رأس المال: ويمثل مجموع السلع التي تستخدم في الإنتاج، ويمكن التميز بين رأس المال الثابت الذي يتكون من السلع المعمرة، ورأس المال المتداول الذي يتكون من مخزون المواد الخام والمواد نصف المصنعة وغيرها من السلع.
- التقدم التكنولوجي: وهو يعني إدخال أساليب تقنية جديدة أو وسائل إنتاج حديثة في العملية الإنتاجية.

3.2.2 أنواع النمو الاقتصادي:

للنمو الاقتصادي خمسة أنواع هي: [15]

- النمو الطبيعي: وهو النمو الذي حدث تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى المجتمع الرأسمالي في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى التقسيم الاجتماعي للعمل، تراكم رأس المال، سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة وتكوين السوق الداخلية.
- النمو المخطط: وهو النمو الذي يحصل نتيجة عمليات تخطيط شاملة لموارد المجتمع ومتطلباته.
- النمو العابر أو غير المستقر: وهو النمو الذي لا يتميز بصفة الاستمرارية، وينتج عن ظروف طارئة عادة ما تكون خارجية يزول معها النمو الذي أحدثته.
- النمو الاقتصادي الموسع: وهو النمو الذي يتحقق عندما يتعادل نمو الدخل مع النمو السكاني.
- النمو الاقتصادي المكثف: في هذا الصنف يفوق نمو الدخل نمو السكان، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الدخل الفردي عند التحول من النمو الموسع إلى النمو المكثف.

3. الدراسة القياسية:

للقيام بالدراسة القياسية لأثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر نتبع الخطوات التالية:

1.3 الطريقة والأدوات:

يمكن توضيح الطريقة والأدوات المستخدمة في هذه الدراسة من خلال ما يلي:

1.1.3منهج الدراسة:

استخدمت هذه الدراسة منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) الذي يتميز بإمكانية تطبيقه بغض النظر عما إذا كانت السلاسل الزمنية في الدراسة متكاملة من الدرجة I(0) أو من الدرجة I(1)، أو أنها كانت مزيجا بينهما.

2.1.3 متغيرات الدراسة ومصادرها:

لدراسة أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر تم حصر عدد من المتغيرات المستقلة المتمثلة فيما يلي: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDPPC) كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي، وهو المتغير التابع، الإنفاق الحكومي الاستثماري(GIS)، الإنفاق الحكومي الاستهلاكي(GCE)، الانفتاح التجاري الذي يشير إلى مدى انفتاح الدولة على التبادلات التجارية مع العالم الخارجي(TO)، الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص كمؤشر عن التطور المالي(DCP) والادخار المحلي (GDS).

وقد تم الحصول على البيانات المعتمد عليها في هذه الدراسة القياسية من قاعدة البنك الدولي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص والانفتاح التجاري) والديوان الوطني للإحصائيات (الإنفاق الحكومي الاستثماري، الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والادخار المحلي).

2.3 النتائج ومناقشتها:

1.2.3 اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

قبل الشروع في تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة تتم دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المعتمد عليها في تقدير النموذج القياسي، وتحديد درجة تكاملها، ولتحقيق ذلك تم استخدام اختبار ديكي فولر المطور(ADF) الذي يوضح الجدول الموالي نتائجه:

الجدول 01: نتائج اختبار جذر الوحدة للاستقرارية

المتغيرات		اختبار ADF		
		النموذج الأول	النموذج الثاني	النموذج الثالث
LnGDPPC	المستوى	-3.27	-2.86	2.87
	الفرق الأول	9.64-	10.01-	8.53-
LnGIS	المستوى	0.62-	3.01-	2.65
	الفرق الأول	7.67-	7.65-	6.11-
LnGCE	المستوى	2.28-	1.48-	3.58
	الفرق الأول	11.3-	11.88-	1.99-
LnDCP	المستوى	1.16-	1.15-	0.36-
	الفرق الأول	5.72-	5.69-	5.78-
LnTO	المستوى	2.83-	2.7-	0.06-
	الفرق الأول	5.66-	5.68-	5.73-
LnGDS	المستوى	0.94-	1.38-	3.17-
	الفرق الأول	5.81-	5.85-	4.55-

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 10

من الجدول رقم (1) يتضح أن جميع السلاسل من نوع I(1) ولا تستقر إلا عند إجراء الفرق الأول، وعليه يمكن استعمال طريقة ARDL لدراسة العلاقة التوازنية على المدى الطويل.

2.2.3 اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية ARDL:

بعد القيام بالاختبارات القبلية (اختبارات جذر الوحدة للاستقرارية) تستكمل باقي خطوات منهجية ARDL بداية بتحديد درجة التأخير المثلى ثم تقدير النموذج وأخيرا تقييمه إحصائيا وقياسيا.

- تحديد درجة التأخير المثلى: لتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة (n) يستخدم عادة معيارين هما (AIC) أو (SC)، حيث يتم اختيار طول الفترة التي تدني قيمة كل من (AIC) أو (SC).

الشكل 01: نتائج تحديد درجة التأخير الزمني المثلى

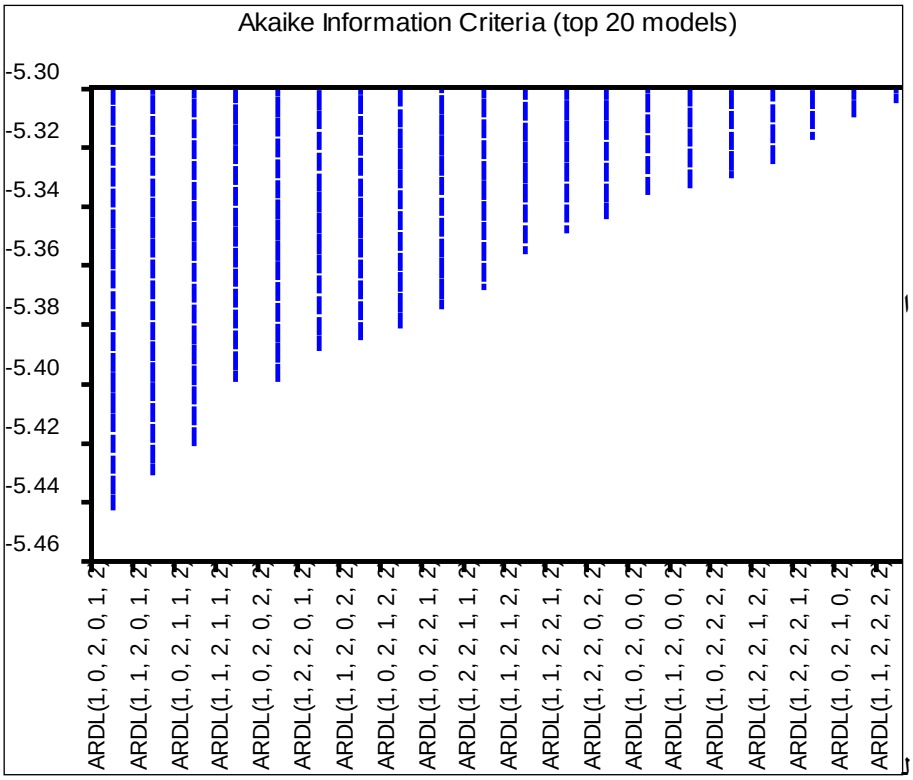

مصدر: مخرجات برمجية Eviews 10

من خلال الشكل السابق يتضح أن أفضل نموذج هو ARDL(1 , 0, 2, 0, 1, 2) حسب معيار (AIC).

- تقدير النموذج: سمح تقدير النموذج باستعمال منهجية ARDL بالحصول على النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (2) الموالي:

الجدول 02: نتائج التقدير وفق منهجية ARDL

Dependent Variable: LnGDPPC				
Dynamic regressors (2 lags, automatic): LnGIS LnGCE LnDCP LnTO LNGDS				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LnGDPPC(-1)	0.682402	0.086274	7.909667	0.0000
LnGIS	-0.008644	0.009472	-0.912587	0.3695
LnGCE	-0.032028	0.012210	-2.623140	0.0142
LnGCE(-1)	0.020888	0.010221	2.043616	0.0509
LnGCE(-2)	0.036410	0.011056	3.293345	0.0028
LnDCP	0.022552	0.009032	2.496979	0.0189
LnTO	0.069513	0.036865	1.885637	0.0701
LnTO(-1)	0.072456	0.033851	2.140464	0.0415
LnGDS	-0.008983	0.014749	-0.609047	0.5476
LnGDS(-1)	-0.029249	0.018470	-1.583602	0.1249
LnGDS(-2)	0.036493	0.012462	2.928320	0.0068
C	1.917087	0.653354	2.934222	0.0067
R-squared	0.991619	Mean dependent var		8.273045
Adjusted R-squared	0.988205	S.D. dependent var		0.129537
S.E. of regression	0.014068	Akaike info criterion		-5.442114
Sum squared resid	0.005344	Schwarz criterion		-4.930249
Log likelihood	118.1212	Hannan-Quinn criter.		-5.258461
F-statistic	290.4266	Durbin-Watson stat		1.524443
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 10

من الجدول السابق يتبين أن بعض المتغيرات المفسرة تؤثر علي النمو الاقتصادي في فترات إبطاء مختلفة، والمتمثلة في: LnGDPPC(-1) LnGCE(-1) ، LnGCE ، LnGCE(-2) ، LnDCP،LnTO(-1) و LnGDS(-2) إضافة إلى الثابت، كما تظهر النتائج المتحصل عليها أن المتغيرات المستقلة تؤثر في مجملها على المتغير التابع وفقا لاختبار فيشر، وهي نتائج تتوافق مع الواقع فكثير من الظواهر لا تستجيب آنيا لمحدداتها بل تكون نتيجة لتراكمات تاريخية، وهو ما جعل معامل التحديد كافيا لتفسير النموذج بنسبة 99.16 ٪.

- القيام باختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds test): تظهر نتائج الاختبار الموضحة في الجدول رقم (3) أن القيمة المحسوبة للإحصاءة F= 9.73 تقع خارج الحدود العليا والدنيا عند جميع مستويات المعنوية 90 ٪، 95٪ و 99٪، وأن قيمة هذه الإحصاءة أكبر من جميع الحدود العليا وفقا لجداول Pesaran، وهو ما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

الجدول 03: اختبار الحدود لوجود التكامل المشترك (Bounds test)

Test Statistic	Value	k
F-statistic	9.736991	5
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.26	3.35
5%	2.62	3.79
2.5%	2.96	4.18
1%	3.41	4.68

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 10

- تقدير نموذج تصحيح الخطأ: يمكن توضيح نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ من خلال الجدول الموالي:

الجدول 04: نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL-UECM)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LnGIS)	-0.008644	0.009472	-0.912587	0.3695
D(LnGCE)	-0.032028	0.012210	-2.623140	0.0142
D(LnGCE(-1))	-0.036410	0.011056	-3.293345	0.0028
D(LnDCP)	0.022552	0.009032	2.496979	0.0189
D(LnTO)	0.069513	0.036865	1.885637	0.0701
D(LnGDS)	-0.008983	0.014749	-0.609047	0.5476
D(LnGDS(-1))	-0.036493	0.012462	-2.928320	0.0068
CointEq(-1)	-0.317598	0.086274	-3.681245	0.0010
Cointeq = LnGDPPC - (-0.0272*LnGIS + 0.0796*LnGCE + 0.0710*LnDCP + 0.4470 *LnTO -				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LnGIS	-0.027218	0.033210	-0.819554	0.4196
LnGCE	0.079569	0.042606	1.867556	0.0727
LnDCP	0.071008	0.012985	5.468496	0.0000

LnTO	0.447012	0.140291	3.186311	0.0036
LnGDS	-0.005476	0.045312	-0.120859	0.9047
C	6.036216	0.479993	12.575628	0.0000

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 10

من الجدول السابق الذي يتضمن نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL-UECM) الذي يتضمن الجدول رقم (4) توصلنا إلى النتائج التالية:

- معنوية حد تصحيح الخطأ (-1)CointEq مع الإشارة السالبة المتوقعة، وهو ما يعتبر دليلا على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، أما قيمة حد تصحيح الخطأ فتشير إلى أن حوالي 31٪ من الاختلالات التي تحدث على المستوى التوازني يتم تصحيحها خلال الفترة السابقة بالنسبة لكل المتغيرات.
- عدم وجود أثر معنوي للإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر، وهو ما يدل على عدم فعالية السياسات الإنفاقية المتبعة التي تبقى نتائجها دون المستوى المطلوب، فبعد تنفيذ العديد من البرامج التنموية وتبني الجزائر للفكر الكينزي لإحداث المضاعف لم تتحسن معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي، ويمكن إرجاع ذلك إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري وجمود الجهاز الإنتاجي، نتيجة توجيه النفقات الحكومية الاستثمارية نحو مشاريع البنية الأساسية لقطاع رأس المال الاجتماعي وما يرتبط به من بنية اقتصادية وخدمات اجتماعية بدون أن يكون هناك مخطط دقيق للتحكم في التأثيرات التخصيصية للاستثمارات على القطاعات الإنتاجية، بالإضافة إلى الارتفاع الكبير لحجم المخصصات الاستثمارية التي فاقت الطاقة الاستيعابية الاستثمارية المرتبطة بحجم الإمكانيات الداخلية الواقعية، مما أدى إلى عدم القدرة على تنفيذ المشاريع المبرمجة وارتفاع تكاليفها، الأمر الذي حال دون مساهمة الإنفاق الحكومي الاستثماري في توسيع القاعدة الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي.
- عدم وجود أثر معنوي للإنفاق الحكومي الاستهلاكي على النمو الاقتصادي، ويمكن تفسير ذلك بعدم فعالية هذا النوع من الإنفاق في الجزائر، زيادته عن المستوى المطلوب وإنتاجيته السالبة، بالإضافة إلى تأثيره سلبا على التوزيع البديل له في مجلات إنفاقية أخرى غير استهلاكية.

- عدم وجود أثر معنوي للادخار المحلي على النمو الاقتصادي، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة عوامل أهمها: ارتباط مستوى الادخار بالسياسات الاقتصادية المتبعة، وعدم إرساء سياسات مدروسة ومحكمة لاستغلال كل الوسائل التي من شأنها مضاعفة حجم المدخرات المحلية، بالإضافة إلى ارتباط الادخار المحلي في الجزائر بالجباية البترولية وأسعار النفط في الأسواق الدولية، فضلا عن عدم تطور القطاع البنكي وضعف ثقة الأفراد فيه، وكل هذه العوامل أدت إلى انخفاض حجم الادخار المحلي وعدم كفايته لتمويل الاستثمارات المطلوبة، ومن ثم عدم مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي.
- وجود أثر معنوي موجب وضعيف للائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص، فزيادة هذا المتغير بنسبة 1 % تزيد من مستوى النمو الاقتصادي بنسبة 0.07%، ويرجع ذلك إلى ضعف أداء الجهاز البنكي الجزائري ومحدودية دوره في تمويل النشاط الاقتصادي، بسبب مشكلة التداول خارج البنوك ومشكلة فائض السيولة، بالإضافة إلى تفضيل الأفراد للتعامل النقدي، وكذا توجه البنوك الجزائرية نحو تقديم الائتمان للقطاع العام وخاصة قطاعي الطاقة والمياه على حساب القطاع الخاص.
- يعد الانفتاح التجاري العامل الأكثر تأثيرا على النمو الاقتصادي حسب النموذج المقترح، فزيادة مؤشر الانفتاح التجاري بنسبة 1% تزيد النمو الاقتصادي بنسبة 0.44%، وذلك راجع إلى تأثر الميزان التجاري بتقلبات أسعار النفط، حيث يولد ارتفاع هذه الأخيرة فائضا في الميزان التجاري، الأمر الذي يرفع معدل النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى هيمنة الواردات الغذائية والمعدات والتجهيزات الصناعية على هيكل الواردات الجزائرية، مما أدى إلى تثبيط الصناعة المحلية، وتقوية عناصر التبعية الاقتصادية عوض التحرر منها، وزيادة عجز ميزان المدفوعات، مما جعل الجزائر تعتمد المزيد من الاستنزاف الكمي للثروات الطاقوية من أجل الحفاظ على إيرادات الصادرات عند المستويات التي تؤمن سداد الديون وتغطية الواردات الأساسية، وبالتالي فإن معظم المداخيل الريعية استخدمت في تلبية الحاجات الداخلية الاستهلاكية عوض استخدامها في استيراد السلع التكنولوجية الحديثة، وكذا استخدامها في العمليات الإنتاجية والتنموية التي تهدف إلى زيادة الإنتاج الوطني ودخول الأسواق العالمية، ومنه رفع وتيرة النمو الاقتصادي.

-تقييم النموذج إحصائيا وقياسيا: يتم تقييم النموذج من خلال القيام بتشخيص البواقي والتأكد من استقرارية النموذج المقدر كما هو موضح من خلال ما يلي:

- تشخيص البواقي: لتشخيص بواقي النموذج يمكن استخدام الاختبارات التالية:

▪ اختبار الارتباط الذاتي: استعمال اختبار مضاعف لاغرنج (2) LM Test يمكن من معرفة وجود ارتباط بين الأخطاء من عدمه برتبة أعلى من الواحد، حيث يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بعدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء إذا كانت قيمة اختبار فيشر التابع لتوزيع كاي تربيع أو قيمة معامل التحديد التابعة لنفس التوزيع أصغر من القيمة الجدولية، أو احتمالهما أكبر من مستوى المعنوية 0.05، ومن خلال نتائج هذا الاختبار الموضحة في الجدول رقم (5) يتضح عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي للبواقي.

الجدول 05: نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.841178	Prob. F(2,25)	0.1795
Obs*R-squared	5.006976	Prob. Chi-Square(2)	0.0818

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 10

▪ اختبار عدم ثبات التباين: يمكن التأكد من عدم وجود مشكلة اختلاف التباين باستعمال اختبار ثبات التباين المشروط بالانحدار ARCH2، واعتمادا على نتائج الجدول رقم (6) نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل بعدم وجود اختلاف تباين في النموذج، لأن القيم الاحتمالية الخاصة باختبار فيشر تتعدى مستوى المعنوية 5٪، وعليه نستنتج أن المعلمات المقدرة تتميز بالكفاءة مما يعطي نتائج موثوقة فيما تعلق باختبار الفرضيات.

الجدول 06: اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.738643	Prob. F(11,27)	0.1178
Obs*R-squared	16.17077	Prob. Chi-Square(11)	0.1349
Scaled explained SS	6.700486	Prob. Chi-Square(11)	0.8228

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 10

■ اختبار توزيع البواقي: باستعمال اختبار Jaque - Bera يتضح أن البواقي تتوزع طبيعيا لأن احتمال Jaque - Bera الذي يساوي 0.79 أكبر من مستوى المعنوية 5٪ كما هو موضح في الشكل رقم (2).

الشكل 02: نتائج اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي للبواقي

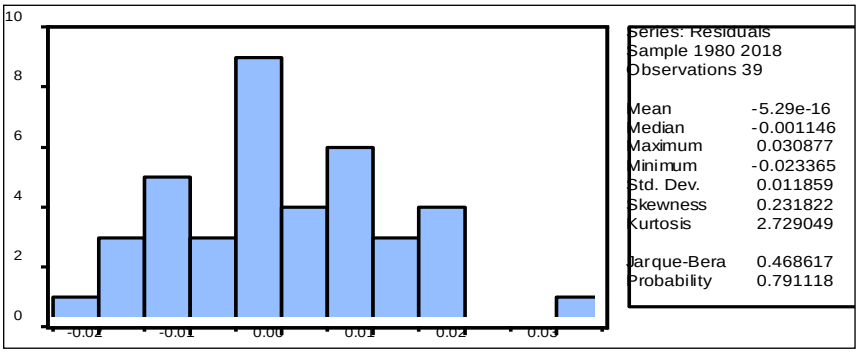

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 10

● اختبار استقرارية النموذج (Stability Test): للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك من أهمها المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)اللذين يعدان من أهم الاختبارات لتوضيح مدى استقرار المعلمات في الاجلين القصير والطويل.

الشكل 03- اختبار المجموع التراكمي المعاودة للبواقي

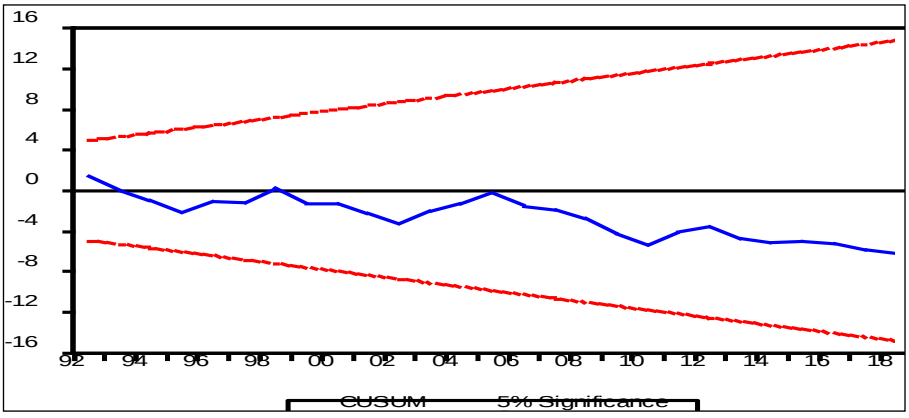

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 10

الشكل 04: اختبار المجموع التراكمي المعاودة لمربعات البواقي

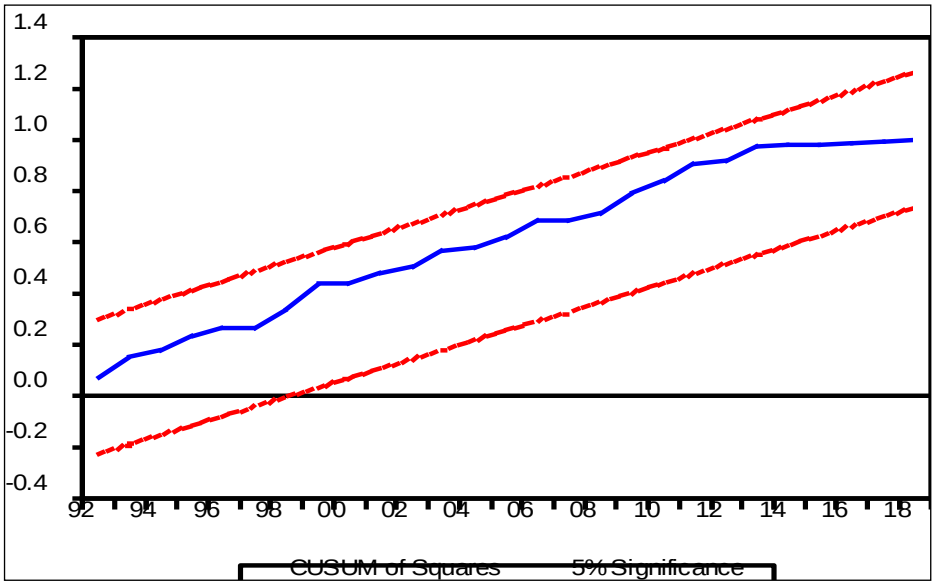

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 10

من خلال الشكلين (4) و (3) نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي المعاودة هو عبارة عن خط داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5 ٪، كما أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة هو خط يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، وهو ما يعني وجود استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير.

4. خاتمة:

حاولت هذه الدراسة بناء نموذج قياسي يبين طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980 – 2019، ومن خلال النموذج المقدر الذي تم تقييمه إحصائيا وقياسيا توصلنا إلى النتائج التالية:

- استقرار نموذج الدراسة على المدين القصير والطويل بناء على اختباري المجموع التراكمي للبواقي المعاودة وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة، مما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر التغيرات في نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأمدين الطويل والقصير، ووجود استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الأمد الطويل والأمد القصير، وعدم وجود تغير هيكلي في بيانات النموذج خلال فترة الدراسة.

- عدم مساهمة الإنفاق الحكومي الاستثماري في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، مما يعني عدم تحقق فرضية الدراسة، ويرجع ذلك إلى البنية الهيكلية للاقتصاد الجزائري وطبيعته الريعية، وكذا ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم فعالية المنظومة الاستثمارية في توجيه رؤوس الأموال الحكومية نحو القطاعات المنتجة التي من شأنها المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي.

- عدم مساهمة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي في تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك بسبب عدم فعالية هذا النوع من الإنفاق، زيادته عن المستوى المطلوب، وتأثيره سلبا على التوزيع البديل له.

- عدم وجود أثر معنوي للادخار المحلي على النمو الاقتصادي بسبب ضعف مستويات الادخار المالي في الجزائر، وارتفاع معدل الاكتناز وضعف السياسات المتبعة لتعبئة الادخار؛ نتيجة لعدم قدرة الإنفاق الحكومي على خلق فرص الاستثمار نتيجة لسوء التخطيط.

- يعد الانفتاح التجاري العامل الأكثر تأثيرا على النمو الاقتصادي رغم مساهمته الضعيفة في تحقيقه، وذلك راجع إلى تأثر الميزان التجاري بتقلبات أسعار النفط، حيث يولد ارتفاع هذه الأخيرة فائضا في الميزان التجاري، الأمر الذي يرفع معدل النمو الاقتصادي، أما مساهمته الضعيفة فترجع إلى عدم توازن مؤشرات الانفتاح التجاري سواء من حيث تركيز الانفتاح على جانب معين (انفتاح أحادي الجانب)، أو من حيث عدم التنويع خاصة فيما يتعلق بالصادرات خارج المحروقات.

وبناء على نتائج التحليل ندرج الاقتراحات التالية:

- ضرورة التقيد بالنماذج الحديثة في تسيير الميزانية العامة للدولة كميزانية البرامج والأداء وغيرها .

- ضرورة امتلاك رؤية مستقبلية للتنمية تتضمنها الخطط التنموية المتكاملة، والعمل على تنفيذ ما تم التخطيط له.

- ضرورة ترشيد عائدات المحروقات بشكل أمثل حتى لا يكون الإنفاق هدفا في حد ذاته وإنما سبيلا لتحسين أداء الاقتصاد الوطني، وبناء قاعدة اقتصادية تحفز القطاعات المنتجة كالفلاحة، السياحة والصناعة.

- العمل على رفع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري وتنويعه خارج قطاع المحروقات.

ومن خلال دراسة موضوع أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر يمكن اقتراح الإشكاليات التالية:

- دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر.
- دراسة دور الإنفاق الحكومي الاستثماري في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر.

الإحالة والتهميش:

[1] Bridget Mlumun Akaakohol, Isaac Aondover Akaakohol & Victor Ushahemba Ijirshar , An Asymmetric impact of government spending on economic growth in nigeria, National Conference at Kogi State University, Anyigba on the theme: 20 Years of Democracy in Nigeria: Perspectives from the Humanities on 21st -24th July 2019, p p. 1-15.

[2] عمارية مكي والشارف عتو، دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015 باستخدام طريقة التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، المجلد 8، العدد 1، 2018، ص ص 136 -160.

[3] عمير حمه وسالمي جمال، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة تبسة، المجلد 11، العدد 1، 2018، ص ص 498-515.

[4] Donald Djatcho Siefu, Martin Njocke &Neba Cletus Yah, Government Spending and Economic Growth in Cameroon, European Scientific Journal, Vol14, N 28, 2018, p p. 68-100.

[5] بن عزة هناء، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2014)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، المجلد 4، العدد 1، 2016، ص ص 127-143.

[6] لعقون سليم، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1996 – 2019 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد 19، العدد 2، 2021، ص 102.

[7] براق عيسى وبركان أنيسة، ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر: تطورها، أسبابها ومتطلبات ترشيدها، مجلة الإبداع، جامعة البليدة 2، المجلد 7، العدد 8، 2017، ص 115.

[8] جميل حسن سرين، الإنفاق الحكومي وأثره على الاقتصاد الفلسطيني (دراسة قياسية)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، فلسطين، 2017، ص13.

[9] بنين بغداد، قعيد إبراهيم وشتحونة حسيبة، أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي: دراسة دولية للاقتصاديات النفطية (الإمارات _السعودية _ الجزائر)، مداخلة في مؤتمر التنمية

المتوازنة دراسات في رؤية الملك سلمان الاقتصادية، جامعة الملك خالد، السعودية، يومي 25 -26 فيفري 2019، ص 3.

[10] ساحل محمد، أسس الموازنة العامة للدولة، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2020، ص 56.

[11] حمايدية مروة وبن قدور علي، قياس العلاقة بين الاستثمار في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي بميلة، المجلد 2، العدد 2، 2018، ص322.

[12] زاوية رشيدة وبوخاري عبد الحميد، دور سعر الصرف في التأثير على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، المجلد 23، العدد 1، 2020، ص 932.

[13] بن عزة إكرام وبلدغم فتحي، تقييم النمو الاقتصادي في ظل سياسات الدعم والإصلاح الاقتصادي عرض وتحليل تجربة الجزائر فترة 1990-2017، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة أحمد دراية، المجلد 2، العدد 7، 2018، ص 211.

[14] الشامي حسين علي والشمري شبيب مايح، الحوكمة والنمو الاقتصادي: دراسة في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2019، ص ص 86-91.

[15] مسغوني سهام وبلعباس رابح، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط -دراسة قياسية لمجموعة من الدول العربية -، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف -1-، المجلد 20، العدد 1، 2020، ص 265.

- قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب

- ساحل محمد، أسس الموازنة العامة للدولة، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2020.
- الشامي حسين علي والشمري شبيب مايح، الحوكمة والنمو الاقتصادي : دراسة في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2019.

ثانيا: المقالات :

-عمارية مكي والشارف عتو، (2018)، دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970–2015 باستخدام طريقة التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، المجلد 8، العدد 1، الصفحات 136 –160.

- عمير حمه وسالمي جمال، (2018)، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة تبسة، المجلد 11، العدد 1، الصفحات 498–515.
- بن عزة هناء، (2016)، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990–2014)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، المجلد 4، العدد 1، الصفحات 127–143.
- لعقون سليم، (2021)، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1996 – 2019 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد 19، العدد 2، الصفحات 99–115.
- براق عيسى وبركان أنيسة، (2017)، ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر: تطورها، أسبابها ومتطلبات ترشيدها، مجلة الإبداع، جامعة البليدة 2، المجلد 7، العدد 8، الصفحات 112–124.
- حمايدية مروة وبن قدور علي، (2018)، قياس العلاقة بين الاستثمار في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي بميلة، المجلد 2، العدد 2، الصفحات 318–330.
- زاوية رشيدة وبوخاري عبد الحميد، (2020)، دور سعر الصرف في التأثير على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، المجلد 23، العدد1، الصفحات 927–944.
- بن عزة إكرام وبلدغم فتحي، (2018)، تقييم النمو الاقتصادي في ظل سياسات الدعم والإصلاح الاقتصادي عرض وتحليل تجربة الجزائر خلال الفترة 1990–2017، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة أدرار، المجلد 2، العدد 7، الصفحات 210–224.
- مسغوني سهام وبلعباس رابح، (2020)، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط –دراسة قياسية لمجموعة من الدول العربية –، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف –1–، المجلد 20، العدد 1، الصفحات 262–275.
- Donald Djatcho Siefu, Martin Njocke &Neba Cletus Yah, (2018), Government Spending and Economic Growth in Cameroon, European Scientific Journal, Vol14, N 28, p p. 68-100.

ثالثا: الأطروحات:

- جميل حسن سرين، (2017)، الإنفاق الحكومي وأثره على الاقتصاد الفلسطيني (دراسة قياسية)، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، فلسطين.

رابعا: المداخلات:

- بنين بغداد، قعيد إبراهيم وشتحونة حسيبة، (يومي 25 –26 فيفري 2019)، أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي: دراسة دولية للاقتصاديات النفطية (الإمارات_ السعودية _ الجزائر)، مؤتمر التنمية المتوازنة: دراسات في رؤية الملك سلمان الاقتصادية، جامعة الملك خالد، السعودية.
- Bridget Mlumun Akaakohol, Isaac Aondover Akaakohol & Victor Ushahemba Ijirshar, (21st -24th July 2019), An Asymmetric impact of government spending on economic growth in Nigeria, National Conference on the theme: 20 Years of Democracy in Nigeria Perspectives from the Humanities. Kogi State University, Nigeria.